



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

التقرير البرلماني العالمي



برلمانات أفضل
ديمقراطيات أقوى

طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة
موجز تنفيذي



في عام ٢٠١٢ صارت البرلمانات أكثر انتشاراً من أي وقت مضى. ذلك أن لدى ١٩٠ بلداً من أصل ١٩٣ شكلاً ما من البرلمان العامل. يربو عدد الممثلين في هذه المؤسسات على ٤٦٠٠٠٠ ممثل. ولا يعد وجود برلمان مرادفاً للديمقراطية، لكن لا وجود للديمقراطية دون برلمان. ورغم الاختلاف الكبير في السلطة، والنفوذ والمهام، لكل نظام سياسي تقريباً الآن شكل من أشكال الجمعية التمثيلية.

وتشكل البرلمانات صلة وصل بين هموم الشعوب ومن يحكمها. ويعد وجود منبذ عام للتعبير عن هموم المواطنين شرطاً مسبقاً لشرعية الحكومة. وكشف استطلاع عالمي للرأي أجري في ٢٠٠٨ أن ٨٥ في المائة من الناس يعتقدون أن إرادة الشعب ينبغي أن تكون أساس سلطة الحكومة.^١

وتعزز أحداث الربيع العربي منذ مطلع عام ٢٠١١ الدور المركزي الذي تقوم به البرلمانات التمثيلية في إطار السعي إلى إسماع الصوت السياسي بقدر أكبر وتحقيق مزيد من الديمقراطية. وفي بلدان مثل مصر وتونس، شكل دور البرلمان وسلطته محور المناقشات التي دارت بشأن شكل دولة ما بعد الثورة. وعلى غرار ذلك، وفي بلدان مثل اليمن، والأردن وعمان، جاء الوعد بإسناد سلطات تشريعية ورقابية حقيقية للبرلمان في إطار إصلاحات رئيسية استجابةً لمطالب الجماهير. وتعد البرلمانات عنصراً رئيسياً ورمزاً في أن واحد لقيام دولة تمثيلية.

بيد أن ضغط الجماهير على البرلمانات أكبر من أي وقت مضى. وأدت زيادة حجم الحكومة إلى زيادة مسؤوليات البرلمانات عن التدقيق والمساءلة. وزاد تطور تكنولوجيا الاتصالات إلى جانب التغطية الإعلامية المكثفة لمجال السياسة من شهرة البرلمانات والسياسيين. ومع ارتفاع عدد البرلمانات في جميع أنحاء المعمور زادت توقعات الجماهير

يركز هذا التقرير البرلماني العالمي الأول على تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمانات. والقصد من ذلك تحليل تغير توقعات المواطنين، واستجابة البرلمانات والسياسيين والموظفين البرلمانيين.

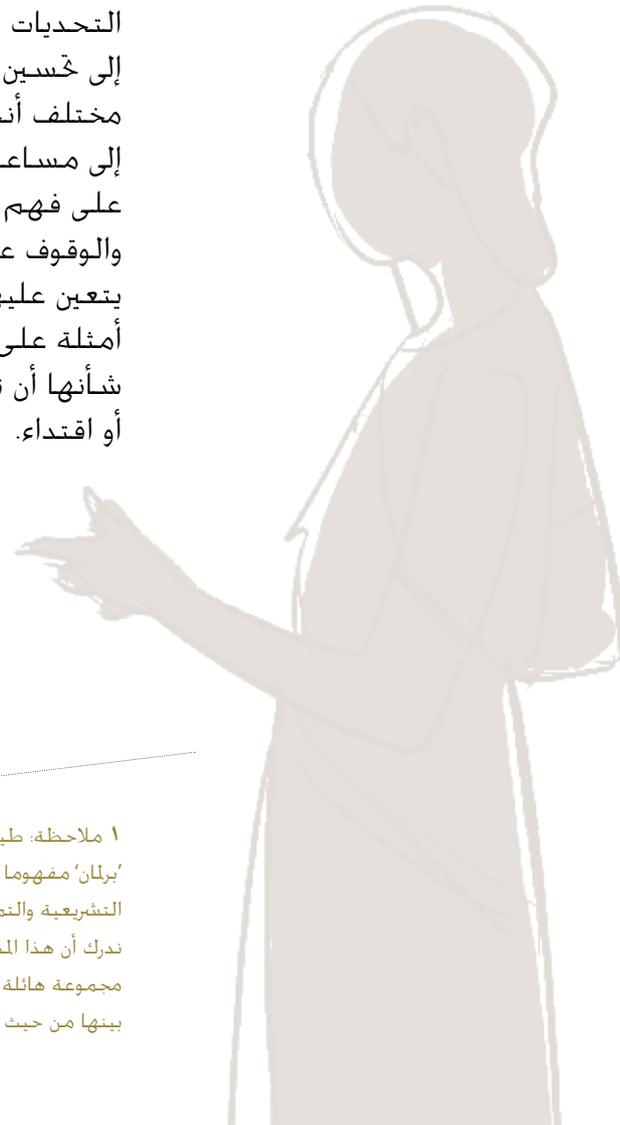
هناك ثلاثة ضغوط سائدة تواجهها البرلمانات. ويتجلى كل ضغط بطرق مختلفة وسرعات متباينة في بلدان ومناطق معينة. ولكن هناك مواضيع مشتركة يرغب فيها الجمهور وهي:

- الإعلام والنفوذ في العمل البرلماني
- المساءلة والاستجابة لإنشغالات المواطنين
- الخدمة وتحقيق النتائج لتلبية احتياجات المواطنين

'ضغط الجماهير على البرلمانات أكبر من أي وقت مضى'

ويتخذ التقرير من تجربة المؤسسات والأفراد السياسيين وسيلةً لإبراز التحديات ومختلف المبادرات الرامية إلى تحسين التمثيل البرلماني في مختلف أنحاء العالم. ويرمي التقرير إلى مساعدة البرلمانات والسياسيين على فهم الضغوط بشكل أفضل، والوقوف على بعض التوترات التي يتعين عليهم تدبير أمرها وإلى إعطاء أمثلة على الممارسة الجيدة التي من شأنها أن تكون عامل تنوير أو إلهام أو اقتداء.

١ ملاحظة: طيلة هذا التقرير، نستخدم مصطلح 'برلمان' مفهوماً عاماً يشمل طائفة من الهيئات التشريعية والتمثيلية الموجودة عبر العالم. بيد أننا ندرك أن هذا المصطلح يضيء الغموض على مجموعة هائلة من الهيئات التي تختلف كثيراً فيما بينها من حيث دورها، وتكوينها، وسلطتها، ووظيفتها.



ويزداد استخدام البرلمانات للتقنيات الابتكارية لإتاحة المزيد من سبل الوصول إلى المعلومات، من قبيل الأيام المفتوحة ومراكز الزوار إلى البث البرلماني وإعداد المواقع الشبكية. ولهذه التقنيات جمهور - حيث يبدو أن الطلب والعرض في زيادة سريعة. ورغم ذلك، قليل حتى الآن هو الشعور بمدى تحسین هذه الاستراتيجيات لصورة البرلمان لدى الجمهور، وزيادة أو تحسین فهمه للنتائج التشريعية.

وحتى لما تسعى البرلمانات إلى تقييم فعاليتها، تكون المشاكل التي تحاول معالجتها (فهم الجمهور، والثقة في البرلمان وتصورات) ذات أسباب متعددة. لذا من الأرجح ألا يكون لاستراتيجية برلمانية سوى أثر جزئي كما أن فصل أثر استراتيجية تواصل ناجحة عن جميع الأسباب الأخرى الممكنة أمر صعب. ورغم ذلك، يظل غياب أهداف واضحة قابلة للتحديد تُقيّم على أساسها هذه البرامج مشكلة مستمرة.

أنشأت برلمانات عديدة آليات للتشاور مع الجمهور، مدفوعةً في ذلك أساساً من موظفيها الفنيين ومن دوائرتها الإدارية (وبدعم متباين من السياسيين). بيد أن الآثار المترتبة على زيادة التشاور آثار سياسية واضحة. وبينما قد يكون تنظيم عملية تشاورية أمراً إدارياً، يظل أثر ذلك التشاور ومدى تأثيره في السياسة العامة قراراً بيد السياسيين في نهاية المطاف.

ويكمن الخطر بالنسبة للعديد من البرلمانات في وعدها بنفوذ أكبر فتزداد بذلك تطلعات الجمهور. ويؤدي إخلاف الوعد، إلى تقويض الثقة في العملية البرلمانية. وخلاصة القول، يجب أن يؤدي الوعد بنفوذ أكبر إلى نفوذ أكبر.

٢ - السياسيون مضطرون للمساءلة علناً عن أعمالهم بانتظام وبساطة أكثر

يتناول الفصل الثالث الكيفية التي

لما يمكن لهذه البرلمانات فعله وما ينبغي لها تحقيقه.

وفي أنحاء عديدة من العالم أسئلة أساسية عن فعالية البرلمانات في مساءلة الحكومات. ذلك أن الدور التمثيلي للأحزاب السياسية - وهو دور مركزي للعمل البرلماني - يعد في بلدان كثيرة ضعيفاً وغير ضارب في المجتمع. لكن مع ازدهار المجتمع المدني وظهور أشكال جديدة من الديمقراطية القائمة على المشاركة، صارت للمواطنين سبل عديدة للتمثيل والانتصاف. وبعدها كانت البرلمانات فيما مضى السبيل الأهم للتعبير عن هموم الجماهير. أضحت الآن في تنافس مع مجموعة من البدائل.

غير أن هذه البرلمانات لم تكن قط أكثر حيوية من الآن. وتظل البرلمانات الهيئات الوحيدة الموجودة خصيصاً لترتيب وتحقيق مصالح الأمة ككل. فهناك أدوار استراتيجية لا تقوم بها سوى البرلمانات، من قبيل سن القوانين وإلغائها، ومساءلة الحكومة. ويعد التحدي الذي تواجهه البرلمانات في جميع أنحاء العالم تحدياً متطوراً باستمرار وهو الحرص على استجابتها بطريقة استراتيجية فعالة للمطالب المتغيرة التي تعرب عنها الجماهير من أجل تمثيلها.

التحليل

١ - يعد التأثير الحقيقي للجمهور في المداولات البرلمانية تأثيراً محدوداً. والتوسع بمزيد من النفوذ يجب أن يؤدي إلى مزيد من النفوذ.

يتناول الفصل الثاني طائفة واسعة من المبادرات التي تتخذها المؤسسات البرلمانية لتحسين المعلومات، والتفاهم والتعامل مع الجمهور. وتميل هذه التدابير المتخذة إلى كونها من فئتين واسعتين تسعيان إلى التالي:

- تقديم المزيد من المعلومات وتحسين فهم الجمهور للبرلمان
- التشاور مع الجمهور وإشراكه في عمل البرلمان

'هناك ثلاثة ضغوط سائدة تواجهها البرلمانات. ويتجلى كل ضغط بطرق مختلفة وسرعات متباينة في بلدان ومناطق معينة. ولكن هناك مواضيع مشتركة يرغب فيها الجمهور'



- إعادة الانتخاب أو إخضاع السياسيين لتصويت الثقة أو العزل من جانب الجمهور
- إزالة المواطن المحتملة لتضارب المصالح من خلال تقييد الأنشطة الخارجة عن نطاق البرلمان، لا سيما الإيرادات الخارجية، وتحديد حالات التنافي مع الوظيفة العمومية
- وضع مدونات قواعد سلوك ترمي إلى وضع معايير للسلوك البرلماني وتنظم كذلك سلوك أعضاء البرلمان

والقصد من وراء هذه المبادرات هو جعل أعضاء البرلمان مسؤولين أمام مُنتخبهم. وفي العديد من الحالات، تكون هذه المبادرات ردوداً شعبية على مشاكل تدني الثقة السياسية. ولربما كان من الحتمي أن تجنح هذه الردود إلى مزيد من التنظيم لعمل أعضاء البرلمان أو إلى مزيد من القيود عليه. ورغم أن أعضاء البرلمان مسؤولون أمام الشعب في الانتخابات، يشير صاحب هذه الإصلاحات إلى أن الناخبين ما فتئوا يرون في صندوق الاقتراع آلية غير كافية للمراقبة.

(ج) تؤدي الرغبة في مزيد من مساءلة الجمهور للسياسيين إلى نمو نوع جديد من المراسد البرلمانية، وتوجد هذه المراسد لرصد أداء أعضاء البرلمان داخله وخارجه وتقييمه في كثير من الأحيان. إذ يوجد أزيد من ١٩١ من هذه المراسد في أنحاء العالم، حيث ترصد أنشطة ما يفوق ٨٠ برلماناً وطنياً. وبدل ظهور المراسد البرلمانية ونموها على أن الجمهور يرحب بوجود منظمات وسيطة قادرة على فك رموز ممثلهم السياسيين، وتلخيص عملهم وتقييمه.

بيد أن هذا النزوع إلى مزيد من الانفتاح والشفافية والمصادقة الخارجية المستقلة يتقاطع مع العديد من الأفكار التقليدية المتعلقة بالتمثيل السياسي. فقد تعب العديد من السياسيين من هذه التطورات، لا سيما الدور التعقيبي للجمهور الذي تؤديه المراسد البرلمانية. ولا شك أن هذه التطورات تشكل تحديات لكنها تتيح فرصاً أيضاً إن أدركت البرلمانات إمكانياتها في التعامل مع الجمهور.

تتجلى بها ضغوط الجمهور في الدور التمثيلي للبرلماني من أجل مزيد من المساءلة. تعود النقاشات بشأن الدور التمثيلي "الصحيح" لعضو البرلمان إلى قرون خلت، لكن قليلة هي الأجوبة القطعية وقليل هو الاتفاق على ذلك في أوساط السياسيين أو المواطنين. فوظيفة السياسي المنتخب تظل من الوظائف القليلة التي ليس لها وصف وظيفي، وثمة دلائل قليلة توضح من ينبغي للسياسي أن يمثل وكيف وماذا يمثل.

إن الحرية السياسية لتقرير أساليب التمثيل مسألة تعد موطن قوة، تجسد المرونة والاستجابة، كما تعد مكمناً خطراً ينتاب فيه الجمهور شك بشأن الأدوار السياسية. ويقف التقرير على ثلاثة اتجاهات منفصلة تميل كلها إلى الحد تدريجياً من الولاية البرلمانية الواسعة في العادة.

(أ) هناك تغير في دور الأحزاب السياسية في مناطق عديدة من العالم. فعبر المجموعات البرلمانية، تعد الأحزاب السياسية الهيكل التنظيمي الذي يقوم عليه النشاط البرلماني. وفعالية أي برلمان هي من فعالية الأحزاب إلى حد كبير. وفي الديمقراطيات القديمة والحديثة، يزداد النظر إلى الأحزاب على أنها تعرق فعالية التمثيل، بدلاً من تيسيره. ويتجلى التحدي الذي يواجه الأحزاب والسياسيين في إثبات قدرتهم على الاستجابة لمواقف الجمهور، مع الاحتفاظ بقدر كاف من الانسجام لتحقيق التمثيل الجماعي الذي تقوم عليه البرلمانات. لكن إيجاد توازن بين الاستجابة للجمهور وانسجام الأحزاب هو أمر لا يزال غير موجود في العديد من البرلمانات.

(ب) يحد عدد من التغيرات المؤسسية من النطاق الذي يمكن للسياسيين العمل فيه. ويمكن تصنيف الإصلاحات في ثلاث فئات واسعة ترمي إلى ما يلي:

- تحديد فترة الولاية البرلمانية، إما بمنع

**يقف التقرير على
ثلاثة اتجاهات
منفصلة تميل
كلها إلى الحد
تدريجياً من الولاية
البرلمانية الواسعة
في العادة.**



٣- تعد الخدمة الانتخابية جزءاً مقبولاً ومنتوقاً من العمل ويبدو أنه يزداد حجماً ومضموناً وتعقيداً

يتناول الفصل الرابع نمو الخدمة الانتخابية، وتوقعات الجمهور لما ينبغي للسياسيين أن ينجزوه للمواطنين ولنطقتهم المحلية. ويُنظر إلى الخدمة الانتخابية الآن من جانب الجمهور والسياسيين على أنها عامل مركزي لأفكار التمثيل البرلماني. ويتمثل التحدي الذي يواجه البرلمان والسياسيين في الاستجابة لتطلعات الجمهور بطريقة استراتيجية تعزز دورهم في إيجاد حلول جماعية لهموم المواطنين.

وتشمل الخدمة الانتخابية طائفة هائلة من النشاط المحتمل، لكن يمكن إجماله في فئات أربع هي:

- دعم الأفراد. ويتراوح ذلك ما بين المساعدة في إيجاد عمل أو فرص، وأنماط سلوك متسمة بزيونية أكثر ترمي إلى شراء الدعم
- رفع المظالم. حيث تكون للمواطنين مشكلة معينة مع دائرة حكومية، أو متعلقة باستحقاق للرعاية أو بيروقراطية ويقوم فيها عضو البرلمان بدور الصديق ذي النفوذ للمساعدة في حل هذه المشاكل. الاستجابة السياسية، حيث يحاول الناخبون التماس رأي عضو البرلمان أو التأثير فيه بشأن قضايا معينة، لا سيما بشأن التصويت في البرلمان
- العمل المتعلق بالمشروع. حيث يسعى السياسيون إلى الحصول على الأموال لتطوير المنطقة أو تعزيز الاقتصاد المحلي. حيث يستخدم أعضاء البرلمان منصبهم لضمان التمويل الحكومي.

ويبدو أن توقعات الناخبين من الخدمة الانتخابية تختلف في البلدان النامية مقارنة بالدول الأكثر ازدهاراً. في الحالة الأولى يُتوقع من أعضاء البرلمان التدبير المادي لشؤون ناخبهم والقيام بدور الوكلاء الإنمائيين الرئيسيين للمنطقة، أما

في الحالة الثانية، يريد المواطنون عادة من أعضاء البرلمان التوسط في المظالم. وفي بعض الأحيان، للبحث عن أموال حكومية للمنطقة المحلية. وقد تطورت هذه الأدوار التمثيلية استجابةً مباشرةً لاحتياجات المواطنين - وقد علق بعض السياسيين قائلين إنهم يشعرون بواجب القيام بهذه الخدمة لأن الناس لا يجدون ملجأً غيرهم.

بيد أن إقبال الجمهور على الخدمة الانتخابية جزء من المعادلة فقط. إذ زاد العرض أيضاً لسببين رئيسيين هما:

- استمتاع السياسيين بالعمل. ذكر العديد من أعضاء البرلمان أن هذا المجال هو الذي يستطيعون فيه أن يؤثروا بشكل ملموس وإيجابي في حياة الناس لهذا العمل ميزة انتخابية ملحوظة. فرغم قلة الدليل.
- يعتقد أعضاء البرلمان أن العمل البرلماني قد يأتي بأصوات كثيرة، وتشير استطلاعات الرأي في جميع أنحاء العالم إلى أن الناخبين يميلون أكثر إلى الحكم على أعضاء البرلمان بالنظر إلى قدرتهم على تحقيق النتائج على الصعيد المحلي من نظرهم إلى عملهم التشريعي أو الرقابي.

واستجابة لتزايد حجم العمل - ولضغط أعضاء البرلمان - زادت الموارد الرسمية المخصصة لدعم هذه الجهود. وأوضح من ذلك أن عدد البلدان التي لها صناديق لتنمية الدوائر الانتخابية ارتفع بقدر هائل في العقد الأخير، مما يجعل منها أداة محلية لجمع الأموال من أجل دعم المجتمع المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومن نواح عديدة، تعد هذه الصناديق استجابة واضحة للاحتياجات المحلية وكثيراً ما تسعى تحديداً إلى تمكين عضو البرلمان في ذلك الدور. ومع ذلك، قد لا تكون هذه الاستجابة الواضحة، في هذا المجال كما في مجالات أخرى، بالضرورة أفضل حل في المدى البعيد. فهناك مخاوف بشأن

ينظر إلى الخدمة الانتخابية الآن من جانب الجمهور والسياسيين على أنها عامل مركزي لأفكار التمثيل البرلماني.



المساءلة المالية وفعالية هذه الصناديق. وما إذا كانت مجرد تعزيز لشبكات الأعمال الحالية وتشجيع للفساد، وما إذا كانت تضع أعضاء البرلمان في موقع صانعي القرار التنفيذي، وبالتالي يخرجون عن أدوارهم البرلمانية المتمثلة في سن القوانين والرقابة.

ويتعين على البرلمانات وأعضاء البرلمان وضع وسائل استراتيجية أكثر للاستجابة لنمو الخدمة الانتخابية. ونظراً إلى مستوى توقعات الجمهور وتشبث السياسيين بهذه الخدمة، لن تختفي الخدمة الانتخابية. فهي عنصر أساسي للتمثيل البرلماني وستظل كذلك. بيد أنه ينبغي أن تكون هذه الخدمة بشكل أفضل، وبطريقة تعزز الأدوار المركزية للبرلمان.

وليس التحدي الذي تواجهه النظم البرلمانية في جميع أنحاء العالم مجرد تقديم لمزيد من الموارد وإنما يتجلى في تنسيق العمل في الدوائر الانتخابية من خلال الانتقال على النحو التالي:

- من الخاص إلى الاستراتيجي: إيجاد حلول سياساتية لمشاكل عامة بدلاً من التعامل مع كل حالة على حدة
- من الفردي إلى الجماعي: إيجاد الحلول المفيدة لعدد من الأشخاص بدلاً من إفادة الأفراد
- من المحلي إلى الوطني: إيجاد سبل لجلب خبرة الدوائر الانتخابية إلى العملية البرلمانية والسياساتية بطريقة منتظمة أكثر.

استنتاجات

تجسد مرونة البرلمانات قدرتها على التكيف والتطور مع توقعات الجمهور. فالتغيير البرلماني مفاجئ وغير متوقع في العادة، ويأتي نتيجة التفاوض والوسطية في المجال السياسي.

وفي حالات عديدة، تصطدم القدرة على تنفيذ التغييرات اللازمة بغياب التنسيق،

والاستراتيجية والتنظيم. بدلاً من ذلك، يحصل التغيير عادة بطريقة خاصة، في شكل سلسلة من التدابير المنفصلة بدلاً من أن يجري بتوجيه من مجموعة من الأهداف الشاملة. وقد يكون ذلك حتمياً. فقد تجعل المؤسسات البرلمانية بطبيعتها من المحال وضع استراتيجية جامعة شاملة وتنفيذها.

غير أن البرلمانات تحتاج إلى تحليل استراتيجي أكثر لأسباب ومصادر الضغط من أجل التغيير. ورغم أن برلمانات عديدة تعتقد أنها تعمل ما في وسعها لتحسين تنظيمها وتشاورها مع المواطنين، تأتي استجاباتها لتوقعات الجمهور أحياناً مكبلة بثغرات في تحليلها للعوامل الدافعة للإصلاح. ولعل إجراء تحليل أكمل من شأنه أن يتيح للبرلمانات فهماً أفضل لأسباب الرأي العام وعواقبه. وأهم من ذلك ربما أن هذا التحليل سيشكل تقييماً واقعياً لما هو قابل للتحقيق من داخل البرلمان، وتحديد المواطن التي تقتضي الدعم الخارجي ووضع مقياس لتقييم النجاح.

ينبغي أن تكون الجهود البرلمانية الرامية إلى تحسين العلاقة مع الناخبين قائمة على فهم للكيفية التي يتغير بها دور الممثل الفرد. فعضو البرلمان هو أهم نقطة اتصال مع البرلمان للأغلبية الساحقة من الناخبين. وتصور الجمهور لدور عضو البرلمان عامل رئيسي لتحديد مواقف الجمهور من البرلمان والسياسيين. وتعزز الإصلاحات المؤسسية بدورها، ومن غير قصد في كثير من الأحيان، ذلك التصور وتشكله. وتدعو الحاجة إلى تحليل استراتيجي أكثر لتسخير بعض من الضغوط المطالبة بالتغيير من أجل إصلاحات تعزز أدوار كل من الممثلين البرلمانيين والبرلمان ذاته في ذهن الجمهور.

وقد تتخذ هذه الحلول الاستراتيجية أشكالاً عديدة، لكن تبرز في هذا التقرير ثلاثة تحديات معينة على النحو التالي:



من أي وقت مضى. وتشكل هذه المنظمات حليفا محتملا في تعزيز الأدوار المركزية للبرلمان وتوجيه انتباه جمهور أوسع إلى البرلمان.

مقارنة بالسنوات الخمسين الماضية، تعد البرلمانات أكثر انفتاحا وتوصلا الآن وأكثر مهنية في الإدارة، وأفضل من حيث الموارد وأكثر تمثيلا. وذلك أمر حاسم بالنسبة إلى الديمقراطية. بيد أن المواطنين محقون في كونهم أكثر متابعة لتلك المؤسسات، ويتوقعون مستويات عليا من الأمانة، والمساءلة وحسن السلوك أكثر من أي وقت مضى في تاريخ المؤسسات. ورغم أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن للناس آراء غامضة في البرلمانات، فإن حجم المراسلات والاتصالات وطلبات المساعدة في ارتفاع لا في انخفاض. هناك أدوار عديدة لا يقوم بها سوى البرلمان. ويبدو أن الأفراد يدركون أهمية المؤسسة. والبرلمانات أكثر حيوية من أي وقت مضى لعملية التمثيل السياسي.

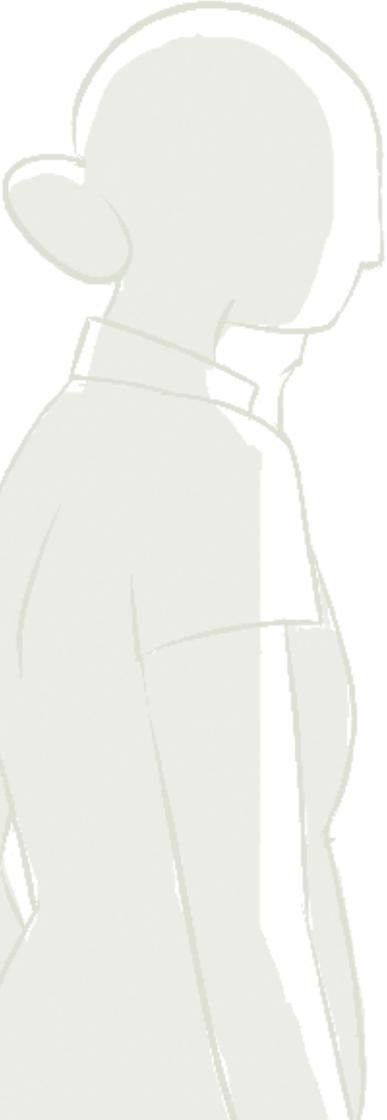
وتُعزى هذه المرونة من ناحية إلى أن البرلمانات استمرت في التطور والتكيف. فالسياق الذي تعمل فيه حاليا أكثر تعقيدا، وأسرع حركة من أي وقت مضى. والتحدي الآن هو مسايرة الجمهور من خلال الإبانة عن القدرة على الاستجابة والمرونة، والاستمرار في تجديد العلاقة مع المواطنين. هذه عملية تطور دائمة، لكن البوادر تشير إلى أن معظم البرلمانات مدركة لحجم المهمة.

● يتعين على الإصلاحات أن تعزز دور البرلماني وأن تحسن فهم الجمهور لعمل أعضاء البرلمان. داخل البرلمان وخارجه. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تقديم المزيد من الموارد إلى أعضاء البرلمان للعمل الانتخابي إلى مجرد زيادة في توقعات الجمهور لما سيعمله أعضاء البرلمان محليا. وقد يستنزف الطلب العرض باستمرار ما لم يصاحب الموارد الإضافية تغيير استراتيجي في النهج المتبع إزاء العمل. ينبغي للحلول أن تسعى إلى تنظيم طريقة العمل الانتخابي. من أجل التخفيف من العبء والتأثير في فهم الجمهور للدور التمثيلي لعضو البرلمان.

● ينبغي للإصلاحات المعدة لتحسين فهم الجمهور، والمساءلة السياسية أن تعمل على تعزيز دور البرلمان بدلا من النيل منه. فقد عملت الإصلاحات المتعاقبة تدريجيا على تقييد نطاق الولاية البرلمانية، لأسباب مقبولة في كثير من الأحيان، واستجابة لضغط الجمهور عادة. بيد أن التحدي يتجلى في الموازنة بين الدعوات إلى مزيد من المساءلة والعمل على أن يكون لأعضاء البرلمان ما يكفي من المجال للتفكير، والتداول والتقرير لمصلحة الوطن. يتطلع الجمهور إلى مساءلة أعضاء البرلمان عن أنشطتهم بانتظام أكثر. لكن أعضاء البرلمان يُنتخبون من أجل العمل باسم الناخبين، وينبغي للإصلاحات أن تعزز هذا التصور للسلطة المفوضة.

● يتعين على البرلمانات أن تتعاون مع المنظمات الخارجية بشكل أكمل من أجل تعزيز الروابط مع الجمهور. تكاد تكون العلاقة بين البرلمانات والمواطنين مباشرة وصريحة كما ينبغي لها أن تكون نظريا. وتوجد الآن مجموعة من الهيئات الوسيطة التي توجز وتفسر النشاط البرلماني، وتبث الوقائع البرلمانية وتقيم أداء أعضاء البرلمان. ومجمل القول إن عملية التمثيل البرلماني أكثر تعقيدا وتشابكا مع المنظمات الخارجية

'والبرلمانات أكثر حيوية من أي وقت مضى لعملية التمثيل السياسي. وتعزى هذه المرونة من ناحية إلى أن البرلمانات استمرت في التطور والتكيف.'



United Nations Development Programme

Democratic Governance Group
Bureau for Development Policy
304 East 45th Street, 10th floor
New York, NY 10017
USA

Telephone: +1 212 906 5000

Fax: +1 212 906 5857

www.undp.org



شعوب متحدة،
أمة واحدة.

Inter-Parliamentary Union

5 chemin du Pommier
Case postale 330
CH-1218 Le Grand-Saconnex
Geneva, Switzerland

Telephone: +41 22 919 41 50

Fax: +41 22 919 41 60

E-mail: postbox@mail.ipu.org

www.ipu.org



برلمانات أفضل
ديمقراطيات أقوى

